ذبح في غيره وقالا لا يتوقت ويجوز ذبحه حيث احصر لا يوم النحر عنده وعندهما في لا يجوز الا في يوم النحر وعلى المحصر الحج ان تحلل يجب عليه حجة وعمرة مطلقا سواء كان فرضا او تطوعا وقال الشافعي ان كان الحج فرضا فعليه حجة وان كان نفلا لا قضاء عليه وعلى المحرم المعتمر يجب قضاء عمرة وقال مالك وان في لا يتحقق الاحصار فيهما وعلى المحصر القارن بحجة وعمرتان وقال مالك والشافعي في عليه حجة لا غير فان بعث المحصر هديا ثم زال الاحصار والحال انه قدر على ادراك الهدي والحج توجه اي لزمه ان يتوجه لاداء الحج ولا يحلل بالهدي والا اي وان لم يقدر بان لم يدركها لا يتوجه بل يصبر حتى يحل بحج كالمحصر بعدو ولا احصار بعد ما وقف بعرفة لانه تم حجه لكنه يبقى محرما الى ان يطوف طواف الزيارة والصدر ويحلق ومن منع بمكة عن الركنين اي الوقوف وطواف الزيارة فهو محصر والا اي وان لم يمنع عن الركنين وقدر على احدهما لا قيل في هذه المسئلة خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف اذا غلب العدو على مكة حتى حالوا بينه وبين البيت كان محصرا وهو قول الشافعي والاصح ان يقول اذا كان محرما بالحج فان منع عن الوقوف والطواف فهو محصر وان لم يمنع عن احدهما لم يكن محصرا

## باب الفوات

مصدر فات يفوت من غاية الحج يفوت الوقوف بعرفة اي من الحوم بمن الميقات وغاية الوقوف بعرفة فمن طلع فجر يوم النحر فقد فاته الحج فيتحلل عن احرامه بعمرة فيطوف ويسعى بلا احرام جديد لها قالا يجب عليه احرام للعمرة فيتحلل بها وعليه الحج من قابل او السنة الآتية بلا دم وقال الشافعي عليه دم ولا فوت لعمرة وهي طواف وسعي ويصح العمرة في السنة بتمامها ولكن يكره اداؤها في خمسة ايام يوم عرفة مطلقا سواء قبل الزوال او بعده ويوم النحر وايام التشريق وعني به يكره في يوم عرفة قبل الزوال وعند الشافعي لا يكره في هذه الايام وهي سنة مؤكدة وعند الشافعي فريضة وعن اصحابنا انه فرض كفاية كصلاة الجنازة

## باب الحج عن الغير

اعلم انه يجوز للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة او صوما او صدقة او غيرها لان اهل السنة خلافا للمعتزلة والعبادات ثلثة انواع مالية محضة وهي ما يتادى بالمال كالزكوة وصدقة الفطر وبدنية محضة وهي ما يتادى بالبدن كالصلوة والصوم ومركبة منهما كالحج فانه مالي من حيث شرط الاستطاعة ووجوب الاجزية بارتكاب محظوراته وبدنية من حيث الطواف والوقوف ثم الصحيح من المذهب فيمن يحج عن غيره ان اصل الحج يقع عن الحجوج عنه فرضا كان او نفلا وعن محمد ان الحج يقع عن الحاج والمحجوج عنه ثواب النفقة والاول اصح النيابة تجزي في العبادة المالية عند العجز والقدرة

يتبع

وهي الاولى



وهي الاولى ولم تجز النيابة في البدنية بحال سواء كان عاجزا او قادرا او هي الثانية وهو المركب منهما تجزي عند العجز فقط اي دون القدرة والشرط في النيابة العجز الدائم الى وقت الموت كالزمانة وقطع الرجلين قيد به لانه ان كان العجز بحال يرجى تيوهم زواله بان كان مريضا او محبوسا كان الاداء بالنيابة مرجيا فان استمر به العذر الى الموت تحقق اليأس عن الاداء بالبدن فوقع الحج المؤدى جائزا وان زال العذر فعليه حجة الاسلام والمؤدى تطوع وانما شرط عجز المنوب للحج الفرض لان المتنفل فيجوز للصحيح المستطيع احجاج رجل بالتطوعا ومن احرم عن آمريه ضمن النفقة لامريه ويقع عنه ان نوى ان احدهما غير معين فان عين احدهما عند ذلك صار مخالفا اجماعا ويضمن النفقة لهما وان عين احدهما قبل الطواف والوقوف صح ويقع عنه ويضمن النفقة للذي لم يعينه عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وقع ذلك عن نفسه وضمن نفقتهما وهو القياس وان اطلق وسكت عن ذكر المحجوج عنه معينا ومبهما ولا نية فيه وينبغي ان يصح التعيين هنا اجماعا ودم الاحصار على الامر ان احصر المأمور وقال ابو يوسف على المأمور ودم القران والجناية على المأمور فان مات المأمور بطل الحج عنه اي عن الميت الموصي من منزله وعندهما من حيث مات المأمور بثلث ما بقي صورته رجل اوصى بان يحج عنه ومات وترك اربعة الاف درهم وكان مقدار الحج الف درهم فاخذ الوصي الفا ودفعها الى الذي يحج عنه فمات او سرق في الطريق منه فقول ابي حنيفة يوخذ ثلث ما بقي من التركة بعد التلف وعند محمد يحج عنه بما بقي من المال المدفوع اليه المعزول للحج ان بقي شئ والا بطلت الوصية وعند ابي يوسف يحج عنه بثلثي ما بقي من الثلث الاول وهو ثلثمائة وثلثون وثلث درهم مما بقي من المال المعزول ان بقي والا يحج عنه بثلثي ما بقي من الثلث الاول ومن اصل بان احرم ورفع صوته بالتلبية يحج عن ابويه غير معين فعين احدهما صح مطلقا سواء قبل الوقوف والطواف او بعدهما ويجعل ثوابه لاحدهما

## باب الهدي

وهو ما يهدى الى مكة للتقرب جمع هدية كجدي وجدية او ناه شاة واعلاه ابل وهو اي الهدي بقر وغنم وما جاز في الضحايا جمع ضحية وهي الاضحية جاز في الهدايا اي كما يشترط في الضحايا من السلامة عن العيوب المانعة من الجواز كالعور والعرج ونحوهما كما سيأتي في الضحايا ان شاء الله تعالى يشترط هنا وان لا يجزي في كل شئ مما في الضحايا وغيرها الا في طواف الركن حال كونه جنبا ووطئ بعد الوقوف بعرفة فان فيهما يجب البدنة وليز كل من هدى التطوع والمتعة والقران فقط الا ان يجوز الاكل من دم الكفارة واحصى ذبح الهدي والاضحية والنذر وهدي الاحصار وان يجوز ان ذبح الهدايا اي وقت شاء وقالا لا يجوز الا في يوم النحر

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)